

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الاثنين
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية
UN Doc. ADV
JAN 15 1991
UNISA CULCUL.

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيسي : السيد مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.35
31 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57346 ١٨٢٢ب(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٢٧ من جدول الأعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/45/30 و Add.1 ؛
و A/C.5/45/23 و A/C.5/45/24 و A/C.5/45/29 و A/C.5/45/43)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)
(A/45/9 و A/45/699 ؛ و A/C.5/45/7 و A/C.5/45/22 و A/C.5/45/43)

١ - السيد كوليك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : ذكر أنه ، منذ أن أعلن مجلس السوفيات الأعلى لبلده سيادة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ؛ قام البلد الآن بإعادة تنظيم نظام الخدمة المدنية فيه على أسس جديدة . وهو لذلك يطبق باهتمام خاص الطرق والممارسات المعتمدة في نظام الأمم المتحدة بغية الاستفادة من تجربتها . وأشار الى أنه خلال العام الماضي قامت لجنة الخدمة المدنية الدولية باعتماد عدد من التوصيات الهامة ، وان بلده يؤيد معظم هذه التوصيات ، مثل التوصية المتعلقة بزيادة بدل إعالة الأطفال المعوقين التي ستدفع لموظفي فئة الخدمات العامة والغئات ذات الصلة ، كواحدة فقط من الأمثلة العديدة . بيد ان وفده يرى ان التوصيات الأخرى مشكوك في أمرها إما من حيث مضمونها أو من زاوية آثارها المالية . ومضى يقول إن تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/45/30) حدد التكاليف المتعلقة بكل توصية من التوصيات المذكورة ولكنه لم يبين إجمالي التكاليف ، كما كان الحال في سنوات سابقة . فالواقع ان الأثار الإجمالية تبلغ ٢٤,٦ مليون دولار ، مما يمثل زيادة تربو نسبته على ١ في المائة من الميزانية العادية بالنسبة لجميع مؤسسات الأمم المتحدة . وقال إن هذا الرقم يتجاوز الى حد كبير الأثار المالية الإجمالية في العامين الماضيين .

٢ - ومضى قائلاً وبصرف النظر عن الاعتبارات المالية ، يود وفده ان يجد في التقارير المقبلة للجنة الخدمة المدنية الدولية معلومات عن عدد الموظفين الذين سيتأثرون بأي توصية معينة . وقال ان هذه القرارات تهم اناسا في الاساس ، ومن ثم فإن من المهم إبراز "العنصر الانساني" .

(السيد كوليك ، جمهورية أوكرانيا)

الاشتراكية السوفياتية

٣ - واستطرد قائلاً ومن أجل جعل نظام الأجور أيسر فهما في التقارير السنوية ، فقد يكون من المفيد تضمينه أرقاماً تبين خصائصه الرئيسية : (أ) المبلغ الإجمالي للأجور السنوية التي تدفع في مؤسسات الأمم المتحدة وعناصره الرئيسية ؛ فيما يتعلق بموظفي الفئة الفنية : المرتب الأساسي ، وتسوية المقر ، وبدل الإسكان ، ومتوسط ، مثلاً ، للأجر الوسيط ؛ وفيما يتعلق بموظفي فئة الخدمات العامة : إجمالي مبلغ المدفوعات ومتوسط الراتب السنوي ؛ (ب) بيانات مماثلة عن مدن المقر ومقار العمل الرئيسية ؛ و (ج) بيان عام لتطور تسوية المقر ، التي تمثل العنصر الأكثر تأرجحاً في الأجر .

٤ - وقال إنه سيكون من العسير ، في حالة انعدام بيانات أشمل ، تأييد توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة ببدل السكن ، وهي توصية تقتضي رصد نفقات سنوية إضافية مقدارها ٤,٨ ملايين دولار . ومضى يقول إنه حينما أخذ بنظام بدل الإسكان ، افترض أنه سيحقق وفورات بمرور الزمن . وأن مما هو مثير للاهتمام معرفة مدى تبرير هذا الافتراض . وأضاف أنه قدم مبرر غير كاف للتوصيات المتعلقة بمبلغ منحة التعليم . وفيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية لشروط خدمة موظفي الخدمات العامة في نيويورك وروما ولندن ، لم يرد التقرير أي إشارة إلى أي زيادة حقيقية ، مدعومة بأرقام ، يمكن أن تبرر تماماً التدابير التي تقترحها اللجنة ، ولئن كان لاجدال في الحاجة إلى إعادة تقييم عامة لمرتبات هذه الفئة من الموظفين .

٥ - وأردف قائلاً لذلك يرى وفده أنه يلزم إمعان النظر بعض الشيء في هذه الاقتراحات الجديدة . ويجوز النظر فيها أثناء إعداد قرار بشأن هذا البند أو بصورة مباشرة داخل اللجنة . وأضاف أن لديه اقتراحين محددين يود تقديمهما في هذا الصدد : أولاً ، إمكانية توسيع نطاق وظائف الهيئة الفرعية التابعة للجنة - ألا وهي اللجنة الاستشارية لشؤون تسوية مقر العمل - بحيث تشمل إمكانية النظر في مسائل هامة معينة تقتضي زيادة تكثيف العمل التحضيري . واستطرد يقول أن الملاحظات الأولية لهذه الهيئة كانت قد زيدت فعلاً حينما انيطت بها المسؤولية عن النظر في مسائل ذات صلة بنظام المعاشات التقاعدية أو بدل الإسكان . ومن أجل تخفيف عبء العمل الواقع على اللجنة ، التي تعقد فعلاً دورات طويلة للغاية ، لربما تتولى اللجنة الاستشارية لشؤون تسوية مقر العمل معالجة مشكلة أجور موظفي الخدمات العامة وبعض المسائل الأخرى .

(السيد كوليك ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية)

٦ - ومضى قائلاً وثانياً ، يقترح وفده إنشاء آلية للتحكم في حساب تسوية المقرر ؛ إذ أن هذا العنصر من عناصر الاجر يقتضي اجراء قياسات عديدة للغاية ورمد نفقات سنوية يبلغ مجموعها ٣٠٠ مليون دولار بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل . ومضى يقول إنه يمكن أن تتألف هذه الآلية ، مثلاً ، من هيئة قوامها موظفو أمانتي اللجنة الاستشارية لشؤون تسوية مقر العمل ولجنة الخدمة المدنية الدولية ، ويمكن أن يقتصر دورها ، إذا اقتضى الامر ، على أخذ عينات عشوائية للتحقق من مدى دقة المعلومات المحالة . وأضاف أن النفقات الإضافية لهذه العملية لن تتجاوز ١٠ ٠٠٠ دولار إلى ١٥ ٠٠٠ دولار في السنة ، وأن معظم هذا المبلغ قابل للاسترداد .

٧ - وقال إن وفده يتطلع باهتمام إلى نتائج استعراض أداء لجنة الخدمة المدنية الدولية ، الذي من المنتظر انجازه في عام ١٩٩١ ؛ لأن من المفروض فيه أن يكشف عن امكانيات مشيرة للاهتمام فيما يتعلق بتحسين وتكثيف عمل اللجنة بل وحتى بإدخال تعديلات جذرية عليه .

٨ - السيدة شيرايوس (الولايات المتحدة الأمريكية) : قالت إن المهمة الرئيسية التي أوكلت إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية في عام ١٩٩٠ كانت تتمثل في إنجاز عملها المتعلق بالاستعراض الشامل لشروط خدمة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا . ومضت تقول إن الغاية من هذا الاستعراض لها هدفان : (أ) توفير أساس منهجي سليم لوضع نظام اجور للأمم المتحدة يقوم على التنافس ؛ (ب) تبسيط هذا النظام بجعله أكثر شفافية وشمولاً . وقالت إن وفدها أصيب بخيبة أمل لكون أيًا من هذين الهدفين لم يتحقق تماماً ، فبدلاً من الاضطلاع بدور تقدمي ، اكتفت لجنة الخدمة المدنية الدولية ، فيما عدا استثناءات قليلة ، بإدخال تغييرات هامشية محددة الغرض جعلت النظام أكثر تكلفة وليس أقل تعقيداً . واسترسلت قائلة إن الاستعراض الشامل قد أنجز من الناحية النظرية ، ولكن وفدها يرى أنه ينبغي الاستمرار في بذل جهود لتعزيز نظام الاجور وتبسيطه . وإن مما يشير قلقه إلى حد كبير أن يرى أن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية نتيجة تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية يشير إلى تكاليف اضافية تقارب ١٥ مليون دولار .

٩ - وذكرت إن وفدها يستخدم ثلاثة معايير لتقييم التغييرات المقترحة ادخالها على المرتبات والاستحقاقات التي تدفع في اطار النظام الموحد وهي : (١) تحقيق الإنصاف ؛

(السيدة شيراوس ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

(ب) اتباع سياسات واضحة ودقيقة ؛ (ج) إسناد دور مناسب للدول الاعضاء في عملية اتخاذ القرارات . وأضافت أن اللجنة أوصت بالإبقاء على عنصر السكن في تسوية مقرر العمل في الوقت الحاضر ، باستثناء مراكز العمل البعيدة عن المقر التي يصعب أو يستحيل فيها اجراء مقارنات إسكانية سليمة . وفيما يتعلق بمقار العمل في الفئة ألف ، قالت إن فكرة استخدام بيانات خارجية لأغراض تعديل عنصر الإسكان من وقت لآخر هي فكرة مثيرة للاهتمام . وأضافت أن وفدها يود أن يعرف بمزيد من الدقة الطريقة التي سوف توضع بها المعايير المتوخاة ، مثلا ، فيما يتعلق بحساب مدة الانتقال ومدى توفر المشتروات . أما فيما يتعلق بمقار العمل الواردة في الفئة بء ، فإن وفدها يرحب بالنهج التجريبية المقترحة ولكن لا تزال تراوده بعض الشكوك .

١٠ - واستطردت قائلة إن التغييرات المقترحة إدخالها في نظام إعانة الإيجار من العسير قبولها . فبالرغم من بعض "أوجه الإجحاف" في الخطة الحالية فإنها سخية لأنها تشمل ما يصل الى ٤٠ في المائة من الإيجارات الفعلية . وقالت إن الغاية من نظام الاسترداد التناقصي والحدود الزمنية الموضوعة في هذه الخطة هي جعلها مشبطة . ومضت تقول إن إزالة هذين العنصرين حوّل هذا الاستحقاق الى مرتب تكميلي ليس إلا . وأيضا كان الحال ، فإن وفدها تراوده أيضا شكوك بشأن المعايير التي تنظم منح هذا الاستحقاق ، لاسيما فيما يتعلق بالفئتين المحددتين في الفقرة ٩٥ (ب) '٨' (ج) (الزيادة في عدد أفراد الأسرة) و (هـ) (من يرغبون في الانتقال الى مسكن ذي مستوى مقبول ، وذلك من مسكن لا يفي بالمعايير المحددة) .

١١ - وأردفت قائلة إن التوصية التي تخول للرؤساء التنفيذيين ممارسة تقديرهم في الموافقة على منح زيادات في الإعانة السكنية للموظفين برتبتني مساعد الامين العام ووكيل الامين العام والرتب المساوية لهما (الفقرة ١٢٤ (ب) '١١) تدعو الى اساءة استعمال هذا الاستحقاق والى التجاوز في تطبيقه . لذلك فإن وفدها يرى أن من غير المستصوب أن يترك لكل منظمة أمر وضع مبادئ توجيهية دقيقة تنظم الترتيبات السكنية لكبار موظفيها . إذ يحبز بدلا عن ذلك وضع مبادئ توجيهية موحدة للمنظومة كلها . كذلك فإن اعتماد نهج موحد إزاء مسألة بدلات التمثيل (مع بعض الرقابة) من شأنه أن يكفل استخدام هذه البدلات للأغراض المحددة لها وليس كمعامل تعزيز للرواتب ليس إلا .

(السيدة شيراوس ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

١٢ - ومضت قائلة إنه لا يمكن المحافظة على النظام الموحد ما لم تقم المنظمات المشتركة فيه بإبداء دلالة ملموسة على التزامها بالقواعد والاجراءات المنصوص عليها . وفي هذا الصدد ، فإن مما يؤسف وفدها استمرار منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية في اتباع النهج المتمثل في منح علاوات اضافية خارج نطاق جدول مرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا ، وفي عدم امتثالهما للجدول الموصل بها لفئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة . وأعلنت أن وفدها يوافق على التوصية ذات الصلة التي أصدرتها اللجنة ، بيد أنه يرى أن التوصية التي تقضي بدفع مكافآت نقدية للجدارة (الفقرة ١٦٢) سابقة لاوانها . ومضت تقول إن اللجنة لم تتطرق الى هذه المسألة . وإن وفدها يرى أنه ينبغي أن يسترعى انتباه الهيئات الادارية المعنية الى حالات الخروج عن النظام الموحد فورا . وبالإضافة الى ذلك ، يؤيد وفدها قرار اللجنة المتعلق بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

١٣ - واستطردت قائلة وفيما يتعلق باعتبارات الهامش ، فإن السماح بتعويم الهامش ضمن النطاق المحدد ، سيكون مناقضا لما اتخذته الجمعية العامة مؤخرا من مقرر يقضي ألا تتجاوز مرتبات الامم المتحدة مرتبات الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة بما يزيد على ١٥ في المائة . وأضافت أن وفدها يتفهم حالات القلق التي أعرب عنها فيما يتعلق بتجميد الرواتب . بيد أنه يرى أنه يكفي تطبيق فارق بنسبة ١٥ في المائة ووجوب الاستمرار في اتخاذ مبدأ نوبلمير مرشدا فيما يتعلق بنظام الاجور . لذلك كان رد الفعل الاول من جانب وفدها إزاء توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية سلبيا ولكن الوفد يرحب بإجراء مناقشة بشأن هذه المسألة . وأضافت أن اللجنة لم تشرح بوضوح الكيفية التي توصلت بها الى الرقم ٨,٥ في المائة للزيادة في جدول المرتبات الاساسية/الدنيا . ولذلك فإن من العسير اتخاذ موقف بشأن هذا الاقتراح . فضلا عن ذلك ، فإنه لما كان جدول المرتبات الاساسية/الدنيا يقوم هو الآخر على حساب بدلات الانتقال/المشقة ومدفوعات انتهاء الخدمة ، ينبغي التوسع في دراسة العلاقة بين هذا الجدول والمدفوعات المذكورة ، كما اقترحت بلدان الشمال الاوروبي .

١٤ - وذكرت أنه فيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية لافضل شروط خدمة فئة الخدمات العامة في نيويورك ، يؤيد وفدها استنتاجات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن مستويات مرتبات هؤلاء الموظفين ويأسف أسفا شديدا للاجراء الذي اتخذته الامين العام .

(السيدة شيراوس ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

فهذا الاجراء يقوض نزاهة اللجنة واستقلالها ومن شأنه أن يؤدي الى أشار سلبية على الحظام الموحد . وأضافت أن هذه المشكلة بحاجة الى حل عاجل .

١٥ - وقالت بخصوص منحة التعليم ، انه لا يوجد ما يدعو الى وضع ترتيبات مؤقتة في الوقت الحاضر لان اللجنة سوف تقوم بإجراء دراسة تامة في عام ١٩٩١ .

١٦ - واستطردت قائلة إن وفدها يشعر بالقلق إزاء التكاليف ذات الصلة بالتوصيات المتعلقة بفئة الخدمة الميدانية ولئن كان يرى أن لهذه التوصيات مبررا ما .

١٧ - ومضت قائلة إن تقرير المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة يبين أن حالة صندوق المعاشات التقاعدية جيدة للغاية . فمن الواضح أن الحالة الاكتوارية مرضية بوجه عام . لذلك يوافق وفدها على التغييرات المقترحة إدخالها على الاقتراضات الاكتوارية بهدف تصحيح الاقلال من معدل وفيات الذكور بعد التقاعد . وهو على استعداد كذلك لدعم دراسة الاشار الاكتوارية لتمديد الحد الأقصى لسنوات الخدمة التي تدخل في حساب المعاشات (الفقرة ٣١) .

١٨ - وقالت إنه ينبغي الاستمرار في الجهود الرامية الى زيادة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في البلدان النامية . وإن من المؤكد أن البعثات التي نظمت لهذا الغرض ، مثل البعثة التي أوفدت الى افريقيا ، قيمة للغاية .

١٩ - وأضافت قائلة إن مما يؤسف له أن بعض البلدان لا تزال تقبض ضرائب على الإيرادات الاستثمارية لمندوق المعاشات التقاعدية . وبما أنه يبدو أن جميع وسائل العلاج قد استنفذت ، فينبغي لمندوق المعاشات التقاعدية سحب ودائعه في البلدان المعنية إلى أن ترد الضرائب التي قبضتها .

٢٠ - وذكرت ان وفدها يرحب بالتحسينات التي أدخلت على ادارة أمانة صندوق المعاشات التقاعدية . كما أنه يشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون تسوية مقر العمل ما أبدته من اهتمام بضرورة أن يبدأ تطبيق العناصر الرئيسية التي يتألف منها نظام الحاسب الالكتروني الجديد بحلول عام ١٩٩٣ ، وهو يأمل في إيجاد حل لمشكلة شغل المكاتب .

(السيدة شيرازي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٢١ - وأشارت ، فيما يتعلق بمسألة الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية وما فوقها ، الى أن مجلس المعاشات التقاعدية لم يوافق على الموقف الذي اتخذته لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن نطاق الهامش . وقالت إن وفدها أيضا تراوده شكوك بشأن الحاجة الى نطاق لهامش الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، لان هذا الاجر يستمد من صافي المرتب الذي يجري التحكم فيه أصلا بنطاق للهامش .

٢٢ - وقالت إنه يبدو من المرفق الرابع لتقرير مجلس المعاشات التقاعدية أنه يوجد تفاوت كبير في معدلات الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالنسبة للموظفين من غير ذوي الرتب . وأضافت أن هذا الوضع غير طبيعي . لذلك يؤيد وفدها الاجراء المقترح في هذا الصدد ويأمل في اتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد المعدلات في عام ١٩٩١ .

٢٣ - وذكرت أنه من أجل حل مشاكل محددة بعينها مثل تقلب العملات ، اعتمد نظام ذو شقين لتسوية المعاشات التقاعدية . بيد أن التسويات العديدة التي ادخلت فيما بعد جعلت هذا النظام أكثر تعقيدا من ذي قبل . ومن الواضح أنه لا بد من ايجاد حل طويل الاجل بهدف وضع نظام واف بالفرض لتسوية المعاشات التقاعدية . وذكرت أنه حينما اعتمد الاجراء المؤقت للحد الأدنى ، لم يكن مجلس المعاشات التقاعدية والجمعية العامة يتوقعان الصعوبات التي ستنشأ عن ذلك . لذلك يرحب وفدها بإنشاء الفريق التحضيري (الفقرة ١٣٨) المعني بايجاد حل دائم لمشكلة حساب المعاشات التقاعدية الاولى بالعملات المحلية وباستعراض نظام تسوية المعاشات . كما يؤيد وفدها إنشاء الفريق العامل التحضيري المشترك بين لجنة الخدمة المدنية الدولية وصندوق المعاشات التقاعدية لاستعراض الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة .

٢٤ - وأردفت قائلة فيما يتعلق بالمساعدة المطلوبة من قبل منظمة العمل الدولية في تنفيذ الحكمين اللذين أصدرتهما المحكمة الادارية التابعة لهذه المنظمة منذ عهد قريب ، يؤيد وفدها توصية مجلس المعاشات التقاعدية ذات الصلة ، مع مراعاة الشروط الثلاثة المبينة في الفقرة ١٩٠ من التقرير . وهو لا يفهم السبب في تردد منظمة العمل الدولية في هذا الصدد .

(السيدة شيراوس ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

٢٥ - وقالت إنه لم يتم العثور على حل حقيقي لمشكلة من يحق لهم قبض استحقاقات من يبقون على قيد الحياة بالنسبة للزوجات والزوجات السابقات (الفقرة ١٦٨) . وأضافت أن هذه المشكلة معقدة بالتأكد ، ومع ذلك ، وحيث أن من المرجح أن تزداد حدة في المستقبل ، يأمل وفدها في أن يواصل مجلس المعاشات التقاعدية جهوده الرامية إلى إيجاد حل مناسب لها .

٢٦ - السيد حميده (الجمهورية العربية الليبية) : قال إن منهجية جدول المرتبات غامضة ومعقدة . ومضى يقول إن التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية تجعل هذه المنهجية أكثر تعقيدا ، فضلا عن أنها تفرض على الدول الأعضاء عبئا ماليا مفرطا ، لا سيما الدول التي تعاني فعلا من صعوبات اقتصادية خطيرة . لذلك يجد وفده أن من العسير قبول هذه التوصيات ، ويحث اللجنة على مواصلة الجهود التي تبذلها من أجل التوصل إلى نظام للمرتبات يكون بسيطا وواضحا .

٢٧ - ومضى يقول إن الحجة القائلة بأن منظومة الأمم المتحدة ستجد صعوبات في تدبير موظفين مؤهلين وفي الاحتفاظ بهم نظرا لتدهور شروط الخدمة هي حجة غير مقنعة . فعلى العكس ، يلاحظ وفده أن البلدان لا تزال توصي بمرشحين ذوي كفاءة عالية لشغل المناصب الشاغرة في المنظمات الدولية . وأن كل ما هو مطلوب هو الاستفادة التامة من هذه الامكانية . وقال إن وفده لا يعتقد كذلك أن الإبقاء على المنهجية الحالية سيؤدي بالضرورة إلى تجميد المرتبات في مقام العمل التي يعتبر فيها مستوى المعيشة مرتفعا . لذلك فهو يرى أن التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٤ (ب) (ترتيبات سكن منقحة لرتبتي مساعد الأمين العام ووكيل الأمين العام والرتب المساوية لهما) والفقرة ٢٠٧ (زيادة جدول المرتبات الأساسية/الدنيا بنسبة ٨,٥ في المائة) والفقرة ٢٥١ (الحد الأقصى لمنحة التعليم والحد الأقصى لتكاليف المدارس الداخلية) هي توصيات غير مبررة . وأخيرا ، يود وفده أن يعرب عن قلقه لكون الأمين العام رفض تطبيق جدول المرتبات الذي أومت به لجنة الخدمة المدنية الدولية لموظفي فئة الخدمات العامة . وقال إنه يأمل في أن تقوم الأمانة العامة بتقديم إيضاح مقبول وفي ألا تتكرر هذه الحالة .

٢٨ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن الجهود التي بذلتها الجمعية العامة بهدف وضع نظام موحد لجميع المنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة هي جهود جديرة بالمتابعة المستمرة . ومضى يقول إن كون الوظائف التي تتطلب مستويات مماثلة من المسؤولية والمهارة ينبغي أن يدفع عنها أجر مماثل أمر لا جدال فيه . وقال إن من دواعي سروره أن يلاحظ الاشتراك التام من قبل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("مجموعات غات") والمندوق الدولي للتنمية الزراعية في عمل اللجنة . وأضاف أن على هاتين المنظمتين اتخاذ الخطوات اللازمة لقبول النظام الأساسي للجنة .

٢٩ - وأضاف قائلاً إنه في حين يرحب وفده بأي تدبير يسهم في إشراك جميع الأطراف المهمة ، وعلى رأسها الموظفون ، إشراكاً فعالاً في أعمال اللجنة ، حسبما نص عليه في الفقرة ٣ من المادة ١٢ من نظامها الأساسي وفي المادتين ٣٦ و ٣٧ من نظامها الداخلي ، فإنه يرى أن النزعة الحالية التي ترمي إلى تحويل اللجنة إلى محفل للتفاوض هي نزعة مزعجة نوعاً ما ، لأنها ، من الواضح ، تشكل انتهاكاً للمادة ٦ من النظام الداخلي للجنة الخدمة المدنية الدولية وتلقي ظلال الشك على الغاية من ذلك النظام . واستطرد يقول إن اللجنة هي هيئة فنية ينبغي أن تضطلع بالمهام المنصوص عليها في الفصل الثالث من نظامها الأساسي دون أي تأثير خارجي أيا كان . وقال إن الغرض التي أتاحت للتفاوض مع مختلف الهيئات ، حسبما نص عليه في المادتين ٣٦ و ٣٧ من النظام الداخلي للجنة والمادة ١٢ من نظامها الأساسي ، إنما أتاحت لغرض واحد ألا وهو تمكين اللجنة من جمع وتحليل المعلومات الفنية اللازمة التي ينبغي الاستئثار بها في إصدار توصياتها وقراراتها . لذلك فإن من الواضح أن اللجنة ، حينما أذنت لجهات ليست أعضاء فيها بالاشتراك في اجتماعاتها ، بما في ذلك الاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات ، انتهكت المادة ٣٥ من نظامها الداخلي ، الذي ينص على وجوب البت في جميع المسائل الأساسية في اجتماع تنفيذي . وأضاف أن على الجمعية العامة أن تكون دقيقة فيما تريده من لجنة الخدمة المدنية الدولية . ومن ناحية ، تستطيع اللجنة الاستمرار في التحلي بالاستقلال وعدم الحيدة في جمع ومقارنة وتحليل المعلومات التي تستند إليها في توصياتها وقراراتها ، ومن ناحية أخرى ، تستطيع أن تمثل الجمعية العامة في المفاوضات التي تجريها مع الموظفين . وهي لا تستطيع أن تفعل الشئين معاً . وقال إنه يأمل في أن تقوم الجمعية العامة في هذه الدورة بإزالة أي تناقض في هذا الصدد . وأضاف أن على الجمعية العامة أن تحاول كذلك الاضطلاع بالدور الموكل إليها بموجب المادة ١٠ من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية وأن تتجنب حل محلها أو تكرار عملها . وبالتالي فإن على الجمعية ، وهي تستعرض تقرير اللجنة ، أن

(السيد دانكوا ، غانا)

تصب مزيدا من الاهتمام على المبادئ التي تحدد شروط خدمة الموظفين ، من جداول للمرتبات وتساويات للمقر وبدلات واستحقاقات . وأوضح أن اللجنة قامت ، وفقا للمادة ١١ من نظامها الاساسي ، بتحديد الطرق التي ينبغي اتباعها من أجل تطبيق المبادئ التي تقرها الجمعية العامة لسبب معين يتمثل بالتحديد في كون الجمعية العامة لا يتوقع منها أن تنشغل بمسائل فنية . إذ ينبغي أن تنشغل ، في الاساس ، بالاثار السياسية والادارية والاثار ذات الصلة بالميزانية التي تترتب على تلك المبادئ والطرق . وقال إن وفده يأمل في أن تضع اللجنة في بالها هذا التمييز لدى اعداد تقريرها ولا تدخل الجمعية العامة في معضلات فنية تدفعها أحيانا الى اتخاذ قرارات دون أن تكون واعية تماما بالاثار المترتبة عليها .

٣٠ - وأردف قائلا وفيما يتعلق بنطاق هامش صافي الاجر ، يتمثل دور اللجنة في رصد التطورات على نطاق العالم وضمان بقاء الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة هي الخدمة التي تدفع فيها أعلى الاجور . ومضى يقول إن الغرض من الهامش ، اذا ما حوفظ عليه على النحو المناسب ، هو أن يضمن بقاء شروط خدمة الموظفين ، قبل وبعد التقاعد ، في مستوى تنافسي . ولهذا السبب ، لا يرى وفده أي مبرر لوضع هامش للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي .

٣١ - واسترعى الانتباه ، فيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تحديد الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، الى أن المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية يؤيد الإبقاء على المنهجية التي طبقت في عام ١٩٨٦ ، بصيغتها المنقحة في عام ١٩٨٩ ، بينما توصي اللجنة بالمنهجية التي وضعت في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وقال لذلك سيكون من المستصوب أن تقوم اللجنة بتسليط الضوء على أوجه الاختلاف بين المنهجيتين وعلى آثارهما بالنسبة للموظفين والجمعية العامة . كما سيكون من المفيد مقارنة كل منهجية بمنهجية الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة . وأضاف أن وفده يهتم كذلك بالوقوف على مدى قابلية جدول الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين للمقارنة بنظام الضرائب المطبق على موظفي الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة .

٣٢ - ومضى قائلا فإذا كان الهدف من النظام الموحد هو وضع الاساس اللازم لخدمة مدنية دولية موحدة واحدة بتطبيق معايير وطرق وترتيبات مشتركة فيما يتعلق بالموظفين ، فإن على اللجنة أن تقوم بدراسة جميع المسائل ذات الصلة بشروط خدمة

(السيد دانكوا ، غانا)

جميع الموظفين ، بما في ذلك الموظفين من غير ذوي الرتب . وأضاف أن اللجنة لم تتطرق ، أثناء الاستعراض الشامل الذي أجرته ، للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين الآخرين . لذلك ينبغي أن تُمنح اللجنة ، في هذه الدورة ، الولاية اللازمة لشمول الموظفين من غير ذوي الرتب بهذا الاستعراض .

٣٣ - ثم تطرق إلى مسألة الإسكان وهياكل الأجور ، فقال إن على الجمعية العامة ، في نظره ، أن تستعرض هذه المسألة من منظور المبادئ العريضة المتبعة في تحديد شروط الخدمة . فالإسكان ، في جملة عناصر أخرى ، مشمول فعلا بشروط خدمة موظفي الخدمة المدنية الوطنية المتخذة أساسا للمقارنة . ومن شأن تسوية المقر ، إذا ما طبقت على النحو المناسب ، أن تجتذب الموظفين إلى مقر العمل التي توصف بأنها مقرار مشقة ، أي إلى المناطق التي يتعذر على المنظمات أن تحتفظ فيها بموظفين . بيد أن تسوية المقر تطورت تدريجيا حتى أصبحت جزءا لا يتجزأ من صفقة الأجور . وقال إن وفده يرى أنه ينبغي تجنب معالجة السكن كعنصر منفصل خارج نطاق نظام تسوية المقر . وأنه ينبغي الاحتفاظ بميغة الاسترداد التناقضية ، لأن الغاية منها المساعدة في تخفيف الصعوبات الأولية للاستقرار أو إعادة الاستقرار بالنسبة للموظفين الجدد .

٣٤ - ومضى يقول إنه لما كانت النقطة الهامة هي إدخال تعديلات منتظمة في جدول المرتبات الأساسية/الدنيا لجعل هذه المرتبات تتماشى على الدوام مع مرتبات الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة ، فإن وفده يوافق على توصية اللجنة التي تدعو إلى تنقيح تصاعدي بنسبة ٨,٥ في المائة اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩١ .

٣٥ - وقال إن وفده يشيد بالمبادرة التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية لشروط خدمة فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة . واستطرد يقول إنه ينبغي إجراء مثل هذه الدراسات بانتظام بغية التقليل إلى أدنى حد من اللجوء إلى الاستعراضات الشاملة ، لأنها لا تعالج مشاكل الموظفين على النحو المناسب وتغرض أعباء مالية ثقيلة على المنظمات . وقد يكون من المفيد أن تقوم اللجنة بدراسة العلاقة بين شروط خدمة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا ، التي تقوم على الخدمة المدنية الوطنية التي تدفع فيها مرتبات أعلى ، وشروط خدمة فئات الخدمات العامة ، التي تعكس أفضل الشروط المحلية السائدة .

(السيد دانكوا ، غانا)

٢٦ - وأخيرا ، أعرب عن تأييد وفده لقرار الأمين العام بعدم عرض هذه القضية على المحكمة الادارية للأمم المتحدة ، بغية المحافظة على سلامة النظام الموحد ، وكذلك قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية الذي يقضي بالتوسع في دراسة هذه المسألة . واختتم حديثه قائلا بأن هذا التطور يؤكد على الحاجة الملحة لإقامة محكمة ادارية موحدة .

٢٧ - السيد دوال (المكسيك) : قال إنه ، ولئن كان يسلم بأن الخصائص المحددة لكل وكالة من الوكالات المتخصصة لربما تكون قد دفعت بعضها الى الرغبة في الانضمام عن النظام الموحد ، لا يزال على اقتناع بضرورة المحافظة على هيكل موحد لاجور الموظفين بالنسبة للمنظومة ككل من أجل توحيد شروط الخدمة وكفالة الإنصاف في الاجور وجعلها قابلة للمقارنة . كما أن المحافظة على نظام موحد مهم أيضا من أجل تحقيق التنسيق المناسب وتوحيد ادارة جميع عناصر المنظومة والحيلولة دون تفككها . وأضاف أن وفده يشيد بلجنة الخدمة المدنية الدولية لما تبذله من جهود لتعزيز وتحسين النظام الموحد ، وكذلك لتحسين أدائها بوصفها مجموعة من الخبراء ولزيادة اشتراك ممثلي الموظفين في عملها . وقال إن من المؤكد أن طرق العمل الجديدة التي اعتمدت سوف تؤدي الى تقرير أوضح ، مما يجعل أن من الايسر اتخاذ قرارات بشأن موضوع تقني بدرجة عالية . كما أن استعراض أداء اللجنة لابد أن يؤدي أيضا ، في المستقبل ، الى تمكين هذه الهيئة من معالجة المسائل ذات الصلة بإدارة شؤون الموظفين خلاف مسألة الاجور ، التي تستحوذ على معظم اهتمامها .

٢٨ - ومضى قائلا وفي حين يؤيد وفده معظم التوصيات التي أوردتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في تقريرها ، فإن له بعض التحفظات بشأن بضعة تدابير محددة موصى بها .

٢٩ - واستطرد قائلا أولا ، من الواضح أن توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بالسكن وهياكل الاجور تؤدي الى زيادة تعقيد مسألة معقدة فعلا . ولهذا السبب يشاطر وفده ما أبداه ممثل اليابان من قلق . كما يشاطر وفد الأرجنتين شكوكه بشأن المعايير المتبعة في تحديد مقر العمل التي ينبغي أن يُفصل فيها عنصر السكن من نظام تسوية المقر وبشأن الاثار المالية لهذه العملية . وعلى أي حال ، فإن

(السيد دوال ، المكسيك)

الاحكام المتعلقة بهذه المسألة مؤقتة وسوف يمضي بعض الوقت قبل أن يكون بالإمكان تقييم مناقبها ومشالبها .

٤٠ - وأردف قائلا وشانيا فإن لوفده بعض التحفظات بشأن توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بهامش صافي الاجر ، ولم يقبل وفده هذه التوصية إلا لكون اللجنة تريد تجنب أي أثر سلبي على معنويات موظفي المنظومة . ومع ذلك ، لا يزال وفده على اقتناع بانطباق أحكام القرار ١٩٨/٤٤ ، وهو يرى أن على لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تقوم مثلا ، في المستقبل ، باتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون انحراف الهوامش السنوية عن نقطة المنتصف المستصوبة ١١٥ . فضلا عن ذلك فإنه لا يبدو أن من المناسب استخدام مستوى الاجور في القطاع الخاص في الولايات المتحدة كأساس للمقارنة بهدف تحديد مستوى الاجور للمنظومة كلها . إذ ينبغي تطبيق مبدأ نوبلمير بدقة وأمانة ، وإجراء استعراضات دورية لمستوى أجور مختلف نظم الخدمة المدنية الوطنية بهدف تحديد الخدمة المدنية التي ينبغي أن تتخذ أساسا للمقارنة .

٤١ - وذكر أن الممارسة المتمثلة في قيام بعض الدول الاعضاء بدفع تعويض مالي لمواطنيها الذين يؤدون الخدمة في المنظمة أمر يثير القلق . فهذه الممارسة لا تشكل فقط انتهاكا لمبدأي الاستقلال والحياد اللذين ينبغي أن ينظما الخدمة المدنية الدولية بخلق مصدر لتضارب المصالح ، وتشكل كذلك مصدرا للاجفاف في نظام للاجور يقوم على مبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي . وقال إن الأمل معقود على أن تتمكن لجنة الخدمة المدنية الدولية من اقتراح تدابير لعلاج هذه الحالة .

٤٢ - وفي الختام ، قال إن وفده يود أن يثني على موظفي الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين لما كرسه خلال السنة الماضية من جهود من أجل معالجة عدد من المسائل المعقدة .

البند ١١٧ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/45/16 (Part I) و Add.1 ، و (A/45/16 (Part II) و A/45/226 و A/45/370 و (A/45/617)

٤٣ - السيد اردينيشولون (منغوليا) : قال إنه يؤيد تماما ما أبداه الأمين العام من رأي مؤداه أنه لربما يلزم إدخال المزيد من التغييرات بهدف تمكين المنظمة من تكيف نفسها بحيث تستجيب استجابة تامة وفعالة للقضايا الجديدة والناشئة (A/45/226 ، الفقرة ٢٦٠) ، لا سيما فيما يتعلق بالنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والتقدم الاجتماعي ، والتنمية البشرية ، وحماية البيئة ، والكفاح ضد الارهاب والاتجار بالمخدرات . وقال إن وفده يرحب ترحيبا خاصا بتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم ومنع السلم ، ومهام المساعي الحميدة للأمين العام . وأضاف أنه ينبغي أن تقوم الاطراف في مختلف المنازعات أو النزاعات بتحمل العبء المالي الاضافي . واستطرد يقول إن التقرير التحليلي المقدم من الأمين العام يشير الى إحراز تقدم كبير في القطاع السياسي ، حيث اتخذت عدة تدابير لتعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بمسؤولياتها الاساسية . وبالإضافة الى ذلك قامت بعض هيئات المنظومة ببذل جهود جديرة بالثناء ترمي الى تبسيط هياكلها وكبح جماح تكاثر الوثائق ، وعقد دوراتها مرة كل سنتين ، وترشيد برامج عملها ، وتحسين تخطيط وتنظيم اجتماعاتها . كما أحرز تقدم ملحوظ في تخفيض عدد موظفي الامانة العامة . ومما هو جدير بالذكر كون العديد من هذه التغييرات التي تدعو للتفاؤل قد أُجريت بالرغم من الازمة المالية المستمرة للمنظمة . وفي هذا الصدد ، يلزم إدخال تغيير في مواقف الدول الاعضاء ، التي ينبغي أن تحترم بأمانة التزاماتها المالية تجاه هذه الهيئة العالمية .

٤٤ - وقال إنه ينبغي تعميم عملية اصلاح وإعادة التشكيل هذه بحيث تشمل مجالات أخرى ، منها على وجه الخصوص القضايا الاقتصادية والاجتماعية . وأضاف أن وفده يتفق مع وفود أخرى في القول بضرورة منح أولوية عليا لإصلاح الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة . وفي هذا الصدد ، يأسف وفده لكون اللجنة الخاصة المنشأة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي فشلت في التوصل الى اتفاق بعد عامين من المفاوضات . وقال إنه يتطلع للاقتراحات التي سوف يقدمها الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ، عقب الاجتماعات والمداولات الهامة العديدة التي أُجريت في الميدان في عام ١٩٩٠ .

(السيد ارديني شولون ، منفوليا)

٤٥ - وذكر ، فيما يتعلق بمسائل الموظفين ، أن التوزيع الجغرافي لا يزال غير متوازن ، ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوظيف مواطني الدول غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا بشكل خطير . وفي هذا الصدد ، يشاطر وفده ما أبداه وفد غانا من خيبة أهل إزاء عدم كفاية تمثيل البلدان النامية في المستويات العليا في الامانة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠